العدول في اسم المفعول
أشكاله أسبابه حلوله

بقلم الدكتور
نواف عبد الكريم إبراهيم غرايبة
جامعة البلقاء التطبيقية
كلية عجلون الجامعية

الملخص

مهمة هذا البحث الوصول إلى أشكال العدول في اسم المفعول صوتيا وصرفيا ونحويا، وقد أبان عنها البحث في الإتمام والصياغة والحذف والعمل النحوي، وإلى الكشف عن أسبابه المختلفة، وقد كانت في اختلاف اللهجات وتعددها، والضرورة الشعرية، ومبدأ السهولة والصعوبة أو الجهد العضلي الأدنى والاعلى، وأغراض دلالية يقتضيها السياق، وإلى اقتراح حلول تواكب هذا الخروج عن قواعد اللغة وأقيستها وأحكامها، فكانت الحلول كالآتي:أن يراعي الدرس اللغوي المسموع من لغات العرب ولا يكتفي بالمقيس منها، وأن ينبري إلى دراسة اللهجات والتقعيد لها، وأن ينظر في العدول في سياقه لتتوضح دلالته، وأن يجعل من العدول في السياق القرآني مرجعية له.

المقدمة

اسم المفعول باب من أبواب الصرف والنحو، وجدت فيه من الشواهد الشعرية ما يدل على خروج هذا الاسم على قواعد الصرفيين والنحويين، فوجدت خروجا في إتمام اسم المفعول من الثلاثي الأجوف الواوي واليائي، وفي طريقة صياغة اسم المفعول من الثلاثي وغير الثلاثي، وفي صوغ اسم المفعول من اللازم، وفي إعمال صيغ اسم المفعول السماعية.

وهذا الذي نجد من الخروج على القاعدة الصرفية والنحوية في هذا الباب، يدعونا إلى أن نعيد النظر في مناهج الدرس اللغوي، لتستعيد قواعد اللغة عافيتها، وتكون قادرة على معالجة ظواهر اللغة ومسائلها المختلفة.

اسم المفعول من الثلاثي الأجوف (الواوي واليائي)

يصاغ قياسا اسم المفعول من الفعل الثلاثي الأجوف، من مثل : (قال) و(باع) على(مقول) و(مبيع).

لكن في ما قالته العرب قد خرج عن هذه القياس، يقول سيبويه (١) في الأجوف اليائي: "وبعض العرب يخرجه على الأصل، فيقول : مَخْيُوط ومَبْيُوع، فشبهوها بصَيُودٍ وغَيُورٍ، حيث كان بعدها حرف ساكن، ولم تكن بعد الألف فتُهْمَز" .

فسيبويه لا يستنكر أن تجيء الواو هنا على الأصل، لكنه يستنكرها في الأجوف الواوي، حيث يقول(٢) " ولا نعلمهم أتموا في الواوات؛ لان الواوات أثقل عليهم من الياءات، ومنها يفرون إلى الياء، فكرهوا اجتماعهما مع الضمة ".

أما ما نسبه الزمخشري إلى سيبويه، وعلق عليه ابن يعيش ،بانه روى شيئا عن العرب من إتمام" اسم المفعول" من الأجوف الواوي الثلاثي فغير صحيح، وذلك حيث يقول ابن يعيش (٣): " لا يتمون مفعولا من الواو، فلا يقولون(مَقْوُول) هذا هو الأشهر، وحكى سيبويه أنهم يقولون: (ثوب مَصْوُون) وأنشدوا :

والمسك في عنبره المدووف

والأشهر المَصُون والمَدُوف"

ففي قول سيبويه سابقا عن الأجوف الواوي" ولا نعلمهم أتموا في الواوات..." رد على ما نسبه إليه ابن يعيش والزمخشري.

ومن هنا يتبين أن سيبويه يجيز الإتمام والنقص في(ذوات الياء) لأنه مما قالته العرب، ولسهولة النطق به عندما شبهوها ب(صيود) و(غيور) لكنه لا يجيز الإتمام في (ذوات الواو) للعلة نفسها، اعني لصعوبة النطق بها، وذلك لاجتماع الواوين مع الضمة ، ولأنه لم يرد عن العرب كما يفهم من قوله : " ولا نعلمهم أتموا في الواوات " علما بأنه ورد عن العرب، وهذا ما ستوضحه الشواهد .

ويجيز المبرد (٤) في هذه المسألة الإتمام في ذوات الياء ، وذلك في الضرورة الشعرية ، واستشهد بقول علقمة بن عَبَدة (٥) :

حَتّى تَذكَّرَ بيْضَاتٍ وهَيَّجَهُ يومُ الرَّذاذِ عليه الدَّجْنُ مَغْيُومُ

وما انشده أبو عمرو بن العلاء (٦) :

وكأنهـا تفاحـة مطيوبـة

وقول العباس بن مرداس (٧) :

نُبِّئتُ قومَك يزعمونك سيّداً وإخالُ أنَّك سيدٌ مَعْيُونُ

كما أن المبرد يجيز الإتمام في (ذوات الواو) للضرورة نفسها ، يقول (٨) : " ولست أراه ممتنعا عند الضرورة " ويعتل لذلك راداً على البصريين الذين لا يجيزونه كراهية للضمة بين الواوين ، بأنه " قد جاء في الكلام مثله ، ولكنه لاعتلال الفعل ، والذي جاء في الكلام ليس على (فعل) ، فإذا اضطر الشاعر أجري هذا على ذاك " (٩).

واستشهد المبرد بقول أبي ذؤيب الهذلي(١٠):

وَغَيَّرَ ماءُ المَرْدِ فاها فَلَوْنُهُ كَلَوْنِ النَّؤور وَهْيَ أدْماءُ سارُها

وهذا عند المبرد (١١) أثقل من(مفعول) من الواو ؛ لأن فيه واوين وضمتين، وفي (مفعول) من الواو واوان بينهما ضمة .

ويجيز ابن عصفور (١٢) الإتمام في(مفعول) من(ذوات الياء) لأنها لغة تميم، لكنه يرى الإعلال أفصح، ولا يجيز الإتمام في (ذوات الواو) إلا فيما سمع، من مثل قول الراجز (١٣) :

والمسكُ في عَنْبَرِهِ المدْوُوف

ويرى بأن الأشهر(مدوف) ويعلل عدم جواز الإتمام في(مفعول) من (ذوات الواو) إلا فيما شذ؛ لان الواو أثقل من الياء .

ويرى ابن عصفور (١٤) في ما ذهب إليه المبرد من جواز الإتمام في (ذوات الواو) قياسا على ما ورد منه باطل ، لئن ما ورد من القلة لا يقاس عليه ، وان احتجاجه بقول أبي ذؤيب السالف الذكر باطل أيضا ، لأن (نوْور) شاذ ، ولو لم يسمع لما قيل ، والضرورة دعت إلى ذلك في (نُوُور)؛ لأنهم لو أعلوا، فأسكنوا الواو، وبعدها واو ساكنة ، توجب حذف إحداهما، فيصير لفظ (فُعُول) و (فُعْل) واحد ، فيقع اللبس، ولا يلزم شيء من ذلك في إعلال (مفعول) لاسم المفعول، ولا يأتي أبدا من الفعل الثلاثي إلا على وزن(مفعول)، فإذا أعللته، علم أنه مُغَيَّر من ذلك .

وما ذهب إليه ابن عصفور من تبطيل رأي المبرد، قد اخذ حجما اتسعت دائرته، وكأن المبرد أجاز ذلك على وجه العموم، في حين أننا نجد إجازة المبرد الإتمام في(ذوات الواو) في الشعر على وجه الضرورة لا غير، وهو ما أجازه ابن عصفور نفسه"فيما سمع وفيما شذ"، وضرب مثالا على ذلك قول الراجز:

والمسكُ في عَنْبَرِهِ المدْوُوف

ثم إن ابن عصفور يرى الإعلال أفصح في (ذوات الياء) ، ولماذا الإعلال أفصح ؟ والإتمام–كما يقول– لغة لتميم، تلك القبيلة المشهورة الفصيحة لغة، العريقة نسبا .

ويرى أبو حيان الأندلسي (١٥) أن الإتمام في (ذوات الياء) لغة تميم ، واحتج بقول سيبويه والجوهري الذي نص على أنها لغة لبعض العرب مقيسة .

ولا خلاف بين ما ذكره سيبويه عن (ذوات الياء) بأن بعض العرب يخرجه على الأصل ، وما قاله ابن عصفور وأبو حيان بأنها لغة تميم وما نص عليه الجوهري بأنها لغة لبعض العرب مقيسة ، ومحصول هذه الآراء أنها لغة لبعض العرب مقيسة ، وهذا يؤيد أنها لغة تميم .

وأما إتمام (ذوات الواو) فيذكر أبو حيان (١٦) أنه يحفظ عن البصريين وعن الكسائي ، أن بني يربوع وبني عقيل ، يتمون(في ذوات

الواو) نحو : (عنبر مَدْوُوف)، ويرى بأن الظاهر أنها لغة هؤلاء وقاس عليها الكسائي والمبرد (١٧) .

واقتصار أبو حيان على الكسائي والمبرد في القياس عليها، يعني رفض الجمهور القياس عليها ، ولعل سبب الرفض؛ لأنها لغة قوم في الشهرة اللغوية دون تميم ، حتى أن بعض المحدثين (١٨) يصفها بأنها من " الأصول المرفوضة، أو ما يؤثر بعضهم تسميته بـ (الركام اللغوي للظواهر المندثرة) (١٩) ، فهي مجرد آثار لغوية، احتفظ بها في بعض اللهجات العربية بسبب بطء وتدرج التطور اللغوي فيها، بالنسبة إلى غيرها من اللهجات" .

ويذكر بعض الباحثين (٢٠) أن هذا التغير عن وزن (مفعول)، يخلف لنا أمثلة على مرحلة الصحة مما يعد شاذا ، خاصة في الدراسات الحديثة لعلم الصرف .

ويمكن أن نجد تعليلا لإتمام(ذوات الواو والياء) في قراءة الحسن الشاذة، في قوله تعالى:" سأوريكم دار الفاسقين"، ويرى ابن جني (٢١) أن ظاهر هذه القراءة مردود، إلا أنها لها عنده وجه ما، وهو أن يكون (سأريكم)، ثم اشبع ضمة الهمزة، فأنشأ عنها واوا، فصارت(سأوريكم)، ويرى بان ما جاء من هذا الإشباع، الذي تنشأ عنه الحروف، شيء صالح نثرا ونظما، وذكر منه قول إبراهيم بن هرمة: (٢٢)

وإنني حيثما يسري الهوى بَصَري من حَوْثُكِما سَلَكوا أثنى فأنظُورُ

يريد (فأنظره) فأشبع الضمة فأنشأ عنها واواً

ويعلق ابن جني (٢٣)بأنه إذا جاز هذا نظما ونثرا، فلما لا نتأول ذلك للحسن المأثور فصاحته ، والمتعالم قوة إعرابه وعربيته .

وبمثل هذا علق ابن هشام (٢٤) على أن الواو في (أنظور) ليس لها معنى إلا إشباع الحركة.

ومما يقوي أن الإتمام في (ذوات الواو والياء) من اسم المفعول جاء على طريقة الإشباع، أن صاحب خزانة الأدب (٢٥) ذكر بيت إبراهيم بن هرمة في باب (اسم المفعول)، ولم يورد كلاما قبله ولا بعده ، وتركه دون تعليق ، وكأنه أراد منه تعليلا لتلك الواو في (اسم المفعول)، ثم ذكر قبله في موضوع آخر قوله:(٢٦) " قال أبو علي، وتبعه ابن جني : لو سميت رجلا (بأنظر) لمنعته الصرف للتعريف ، ووزن الفعل ، ولو سميته ب(أنظور) من قول الشاعر(أدنو فأنظور) لصرفته؛ لزوال لفظ الفعل، وإن كنا نعلم أن الواو إنما تولدت من إشباع ضمة الظاء، وأن المراد عند الجميع(أنظر)" .

اسم المفعول من الثلاثي وغير الثلاثي

من المعلوم أن اسم المفعول يأتي من الفعل الثلاثي على زنة (مفعول) ، ومن غير الثلاثي بالإتيان بمضارعه ، وقلب حرف المضارعة ميما مضمومة ، مع فتح ما قبل الآخر وذلك قياسا مطردا .

ولم يرد في مؤلفات الصرفيين والنحويين ما يند عن زنة(مفعول) في صياغة اسم المفعول من الثلاثي ، إلا أنني وجدته عند السيوطي فيما ينقله عن علماء اللغة .

يقول السيوطي (٢٧) : " قال سيبويه: وقد جاء (مفعول) ، وهو قليل غريب، جعلوا الميم بمنزلة الهمزة ، فقالوا:(مُفْعُول)كما قالوا:(أُفْعُول)" ، وضرب مثلا (٢٨) لذلك بـ(مُعْلُوق) للمعلاق، ما يعلق به الشيء .

وذكر ابن قتيبة (٢٩) بأن غير سيبويه زاد على مثاله، من نحو : (مُنْخُور) للمنخر، و(مُفْرُود) لضرب من الكماة ، و(مُغْفُور) لواحد المغافير، ويقال(مُغْثُور) وأيضا (مُنْخُور) للمنخر.

واقتصر ابن السكيت (٣٠) على ما جاء على (مُفْعُول) في العربية على ما ذكره سيبويه وابن قتيبة .

وحصر ابن مالك ذلك في سبعة ألفاظ بزيادة واحدة على ما ذكر، وهي : (المُزْمُور) ، وقال إنها لغة في المزمار.

إلا أن هذه الزنة القليلة الغربية، كما نعتها سيبويه، والمحصورة في سبعة ألفاظ، ليس لدينا ما يشد أزرها من الشواهد، أو ما يفسرها، إلا ما ذكره سيبويه من تنزيل القائلين بها الميم منزلة الهاء، نحو(مفعول) مقابل (أفعول) بضم الأول.

ولعل هذا جاء من باب القياس، الذي يعتمد ذائقة العربي، في استحسان بعض الألفاظ، فينتطق على شاكلتها. ولعل ما جاء من تلك الأسماء على زنة (مفعول)، هو اقرب إلى مسميات الأشياء منها إلى صفاتها، يقول بعض العلماء:(٣١)" إن صيغة (اسم المفعول) جعلها الاستخدام مشوبة بالاسمية فهي (اسم – صفة) ، ومثلها ما جاء على وزن (فعال) أو (فعالة)مثل : حطام ، قلامة ، مضمومة الأول".

وأما(اسم المفعول) من غير الثلاثي، فقد جاء منه في العربية على غير قياس، إذ استغني ب (مفعول) عن(مُفْعَل) . يقول أبو حيان الأندلسي (٣٢) : " وربما استغنى بـ (مفعول) عن (مُفْعَل)، وقالوا:(أحزنه الأمر فهو مَحْزُون) ، إذ قالوا: (حزنه) فاستغنوا باسم مفعوله عن اسم مفعول الرباعي ، وقالوا: (رعدت الفرائص فهي مرعودة) ، القياس(مُرْعَدة)، ولم يقولوا(أرعدت)، فيكون ذلك من باب الاستغناء ". واستشهد أبو حيان بقول الشاعر (٣٣) :

معي رديني أقوام أذود به عن عرضهم وفريصي غير مرعود

وفسر مثل هذا العدول أبو عبيد، حيث يقول (٣٤) : " أحبه الله فهو محبوب ، ومثله: محزون، ومجنون ، ومزكوم ، ومقرور؛ وذلك لأنهم يقولون في هذا كله، قد فعل بغير ألف ، ثم بني(مفعول) على هذا، وإلا فلا وجه له ".

ويمكن أن يخرج هذا على أنهم يعتمدون من الحروف، ما له اثر في المعنى، إذ الفعل (أحب) معناه (حبّ)، ولا أثر للهمزة في زيادة معنى على الفعل(حبّ)، فركنوا في صياغة (اسم المفعول) إلى ما هو خادم للمعنى،دون النظر إلى الزيادة.

ثم إنهم عدوا ما صيغ من تلك الأفعال،على وزن مفعل، الذي يظن انه القياس، قليل الورود، حتى حصره أبو عبيد(٣٥) في حرف واحد، وهو لفظ (المحب) في قول عنترة (٣٦):

ولقد نزلتِ فلا تظنّي غيرَه مني بمنزلتي المحبّ المُكْرم

والاستغناء بـ (مفعول)عن(مُفْعَل) ليس بغريب ، فهو من العدول ،وذلك إذا ما قارناه بتناوب بعض المشتقات ، والمفردات، والصيغ ،مكان بعض، فما جاء على زنة(مفعول) من الأفعال غير الثلاثية أولى ، وقد حافظت هذه الزنة على الأقل على معنى المفعولية ،التي تحملها زنة (مُفْعَل).

اسم المفعول من اللازم

من المعلوم أن اسم المفعول لا يبنى من الفعل اللازم، إلا إذا عدي بحرف جر، ومثاله في التنزيل:"غير المغضوب عليهم"،وهذا هو القياس.

إلا أنه بني من اللازم بحذف حرف الجر مخالفا القاعدة، فقد ذكر البغدادي (٣٧) شاهدا على حذف الجار والمجرور بعد اسم المفعول من اللازم، وهو :

ناديت باسمي ربيعة بن مكدم إن المنوه باسمه الموثوق (٣٨)

فقال(الموثوق)، وحذف به.

وكذلك ابن هشام (٣٩)، وهو :

ولا يؤاتيك فيما ناب من حدث إلا أخو ثقة فانظر بمن تثق (٤٠)

واستدل برأي ابن جني في هذه المسالة: "وابن جني يقول أن الأصل (فانظر من تثق به) فحذف الباء ومجرورها ، وزاد الباء عوضا".(٤١)

وقياسا عليه، يكون تقدير أصل الشاهد السابق:(إن المنوه اسمه الموثوق به)، فحذف الباء ومجرورها، وزاد الباء عوضا، فصارت:(إن المنوه باسمه الموثوق).

عمل اسم المفعول:

اسم المفعول من الثلاثي(مَفْعُول)، ومن غير الثلاثي(مُفْعَل)،ويعمل عمل فعله المبني للمجهول، ولا خلاف في عمله، إلا أن الخلاف فيما جاء

بمعنى اسم المفعول، نحو(فَعِيل)، وغيره من الأوزان السماعية،إذ الخلاف في هل يعمل عمل اسم المفعول، أم لا ؟

زعم ابن مالك(٤٢)أن(فعيلا) ينوب عن(مفعول) في الدلالة على معناه لا في العمل، فلا تقول(مررت برجل جريح عبدهُ) فترفع عبدُ بجريح . وابن عقيل يقول(٤٣): "وقد صرح غيره(يعني ابن مالك) بجواز هذه المسالة" ومحقق الشرح محيي الدين عبد الحميد(٤٤)، يوضح المسألة "فأما رفعه في الضمير المستتر، فإن الناظم (يعني ابن مالك) لا يخالف في أنّ فعيلاً يرفعه".

يقول أبو حيان الأندلسي(٤٥) في عمل اسم المفعول:"ولا يجري شيء من هذا مجرى اسم المفعول في العمل فيرفع ما بعده، لا يقال(مررت برجل ذبح كبشه) لا يقال(مذبوح كبشه)"، ثم أردف قائلا (٤٦):"وفي كلام ابن عصفور ما يدل على الجواز، ولا ينبغي أن يقدم عليه إلا بالسماع"، ثم قال(٤٧):" ويجيء (فعيل) الذي لا يدل على اسم الفاعل بمعنى (مفعول) نحو: قتيل، وجريح، وخصيب، ورمي، وصريع، ولا يعمل عمل المفعول، فلا يقال:(مررت برجل صريع غلامه)، أي مصروع، وأجاز ابن عصفور إعماله إعمال مفعول، ويحتاج إثبات ذلك إلى السماع".

إلا أن أبا حيان أجاز عمل (فَعِيل) إذا جمعت، يقول(٤٨):" وفي النهاية (فَعِيل) بمعنى (مفعول) كقتيل، وبمعنى (مفعل) كعقيد، من أعقدت العسل، وجميعهما يعمل، فنقول:(مررت برجل قتلى رجاله وعقرى إبله)".

وأجاز ابن عصفور إعمال ما هو بمعنى اسم المفعول، نحو:(فعيل) إعمال مفعول، ففي (باب اسم المفعول)، والأبواب المتعلقة به ك(باب ما لم يسم فاعله)، إشارات، منها قوله (٤٩) في (باب ما لم يسم فاعله:"واسم المفعول وما كان من الصفات بمعناه ، حكمه بالنظر إلى ما يطلبه من المعمولات ، حكم الفعل المبني للمفعول".

فقوله"وما كان من الصفات بمعناه" يدل دلالة واضحة على الصفات التي تجيء بمعنى اسم المفعول، نحو(فَعِيل)، وهي عنده تحتاج من المعمولات(نائب الفاعل ، المفاعيل) كما هو حال الفعل المبني للمفعول.

ويقوي هذه الإشارة لدى ابن عصفور، في(باب اسم الفاعل : يعامل اسم المفعول معامله الفاعل) إذ يقول(٥٠) : " واسم المفعول في ما ذكر يجري مجرى اسم الفاعل". إلا أن هذه المعاملة، اقتصرها على ما جاء من اسم المفعول، على وزن(مفعول)، على ما جاء من اسم الفاعل، على وزن(فاعل)، وتشمل،أيضا، ما جاء على وزن (مفعل) من اسم مفعول، على ما جاء من وزن (مُفْعِل) من اسم الفاعل.

وفي باب ما يعمل عمل اسم الفاعل،كصيغ المبالغة،علل ابن عصفور عملها قائلا(٥١):"وإنما عملت عمله لوقوعها موقعه، بدليل أنها للمبالغة، إلا أن إعمال (فَعِل) و(فَعِيل) قليل " ، فذكر على إعمال (فَعِيل) قول الشاعر (٥٢):

حتى شآها كليل موهنا عمل باتت طرابا وبات الليل لم ينم

وعلى إعمال (فَعِل) قول زيد الخيل (٥٣):

أتاني أنهم مزقون عرضي جحاش الكرملين لها فديد

ولم يعقب .

كل ذلك يقوي أن ما جاء بمعنى اسم المفعول، من أوزان سماعية، نحو(فَعِيل) تعمل عمل اسم المفعول، وإلا فكيف تعمل في حالة دلالتها على اسم الفاعل، ولا تعمل في حالة دلالتها على اسم المفعول. ومن المحدثين من أيد إعمال الصيغ السماعية لاسم المفعول بشروط، إذ يقول(٥٤):" وفي هذا الرأي توسعه لمن شاء إتباعه".

الخاتمة :

ويخلص البحث إلى النتائج الآتية:

العدول في باب اسم المفعول له أشكال، هي: إتمامه من الثلاثي الأجوف الواوي واليائي، وصياغته من الثلاثي وغير الثلاثي على غير قياس، واشتقاقه من اللازم دون اتباعه بجار ومجرور، وإعمال أوزانه السماعية.

وله أسباب، هي: الاختلاف بين اللهجات، والضرورة الشعرية، ومبدأ الجهد العضلي، والغرض الدلالي.

وله حلول، هي: مراعاة المسموع من لغات العرب وعدم الإكتفاء بالمقيس، ودراسة اللهجات والتقعيد لها، والنظر في العدول في اسم المفعول في سياقه اللغوي لتتوضح دلالته، وجعل السياق القرآني مرجعية توضح ذلك العدول.

الهوامش

١-الكتاب :٤/٣٤٨

٢-نفسه:٤/٣٤٩

٣- شرح المفصل: ١٠/٨٠

٤-المقتضب : ١/٢٣٩ ، ٢٤٠

٥- خزانة الأدب: ٤/٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، والمقتضب لابن جني: ٢٢ ، والشاهد فيه مغيوم.

٦- الشطر من الكامل، بلا نسبة في الخصائص: ١/ ٢٦١، والمقتضب: ١/٢٤٠، والمقتضب لابن جني:٢٢، والشاهد فيه (مطيوبة) .

٧- المقتضب للمبرد: ١/٢٤٠، والمقتضب لابن جني: ٢٢، وشواهد الشافية لابن الحاجب: ٣٨٧، ورواية المتن للمبرد، ويروى في المقتضب لابن جني: قد كان قومك يحسبونك سيدا

٨- المقتضب :١/٢٤٠

٩- المقتضب : ١/٢٤٠ ، ٢٤١

١٠- الشاهد لابي ذؤيب الهذلي في المقتضب: ١/٢٤١

١١- المقتضب :١/٢٤١

١٢- الممتع في التصريف:٢/٤٦٠

١٣- الشاهد في الممتع بلا نسبة: ٢/٤٦١، وكذلك الخصائص: ١/٢٦١، وشرح المفصل :١٠/٨٠

١٤- الممتع في التصريف: ٢/٤٦١

١٥- ارتشاف الضرب: ٢/١٥٠.

١٦- المصدر السابق:٢/١٥١

١٧- المصدر السابق: ١٥٠/٢

١٨- المصدر السابق:١٥١/٢، والمقتضب: ٢٤٠/١

١٩- حوليات كلية الآداب، الحولية العاشرة: تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي:٧٥.

٢٠- المصدر السابق: ٧٥، نقلا عن د. رمضان عبد التواب.

٢١- أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية: ١٧٥

٢٢- سورة الأعراف: آية١٤٥ ، والمحتسب ١٥٩/١ .

٢٣- المحتسب في القراءات الشاذة:٢٥٨/١

٢٤- مغني اللبيب: ٤٨٢/٢، والممتع في التصريف:١٥٦/١ .

٢٥- خزانة الأدب ١/ ١٣٣ .

٢٦- خزانة الأدب ١/ ١٣٣ .

٢٧- المزهر ٢ / ٥١.

٢٨- المصدر السابق: ١٣٣/١، ورواية الشاهد فيه:

وإنني حوثما يثني الهوى بصري من حوثكما سلكوا أدنو فانظور

٢٩- المزهر في علوم اللغة: ٥١/٢

٣٠- المصدر السابق: ٥١/٢

٣١- المصدر السابق: ٥١/٢

٣٢- المصدر السابق: ١١٤/٢

٣٣- المغني الجديد: ٢٦٦.

٣٤- المزهر في علوم اللغة ٢٦٠/٢.

٣٥- مجهول القائل ؛ لم اعثر على قائله .

٣٦- المزهر:٢/٢٦١

٣٧- البيت من الكامل، وهو في المزهر:٢/٢٦١، وخزانة الأدب: ٣/ ٢٢٧ ،١٣٦/٩، والخصائص:٢/٢١٦، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل:٢ /٢٢٥، والمقرب:١/١١٧.

٣٨- خزانة الأدب:٦/٥٧.

٣٩- مجهول القائل، ولم اعثر على قائله، وصاحب الخزانة لم يذكره:٦/٥٧.

٤٠- مغني اللبيب:١٩٢.

٤١- البيت من البسيط، وهو لسالم بن وابصة، في هامش المغني:١٩٢.

٤٢- مغني اللبيب:١٩٢.

٤٣- شرح ابن عقيل:٣/١٣٩.

٤٤- المصدر السابق:٣/١٣٩.

٤٥- المصدر السابق :٣/١٣٩

٤٦- ارتشاف الضرب:٣/١٩٦

٤٧- المصدر السابق:٣/١٩٦

٤٨- المصدر السابق:٣/١٩٦

٤٩- المصدر السابق:٣/١٩٦

٥٠- المقرب:١/٨٧

٥١- المصدر السابق: ١/١٤٠

٥٢- المصدر السابق:١/١٤١

٥٣- المصدر السابق: ١٤١/١، والبيت لساعده بن جؤبة.

٥٤- النحو الوافي:٢٧٣/٢

المراجع

١-أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية ، دراسة لغوية عبدالله محمد الكناعنة، مطبعة وزارة الثقافة، ط١ ، ١٩٨٤.

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق د. مصطفى احمد النماس، مكتبة الخانجي٩ط١١٩٨٤

٢- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق د. إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان .

٣- الخصائص، صنعه أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية .

٤- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ١٩٩٨.

٥- شرح شافية ابن الحاجب، تأليف رضي الدين الاستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان ١٩٨٢.

٦- شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش، عالم الكتب، بيروت، بدون تحقيق.

٧- الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١ ،بدون تاريخ.

٨- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تأليف أبو الفتح عثمان بن
جني، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرون، القاهرة، ١٩٨٩.

٩- المزهر في علوم العربية وأنواعها، عبد الرحمن السيوطي، دار الفكر،بدون طبعة وتاريخ.

١٠- المغني الجديد في علم الصرف، د. محمد خير حلواني، دار الشرق العربي، بيروت – لبنان.

١١- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت،ط٥، ١٩٧٩.

١٢- المقتضب، أبو العباس المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت،بدون طبعة وتاريخ.

١٣- المقتضب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين، أبو الفتح عثمان بن جني، حققه وعلق عليه د.مازن مبارك، دار ابن كثير، دمشق– بيروت،ط١٩٨٨،١

١٤- المقرب، علي بن مؤمن(ابن عصفور)، تحقيق احمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد.

١٥- الممتع في التصريف، ابن عصفور الاشبيلي، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الأفاق، بيروت،ط٣.

١٦- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، أبو حيان الأندلسي، سيدني كليز، ١٩٤٧.

١٧- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، ط١٢،بدون تاريخ.

الدوريات

١. حوليات كلية الآداب، الحولية العاشرة، ١٩٨٩، (تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي)، د. فوزي الشايب.